الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

16 **رمضان** 1437 –21 **يونيو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

«السجون»: نقلناه للمستشفى.. و«الصحة»: قدمنا الرعاية المناسبة

وفاة سجين الغرغرينا.. والأسرة تطالب بلجنة تحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160621/Con20160621845019.htm

محمد المالكي (جازان)

توفي السجين المنوم بمستشفى صبيا العام المصاب بالغرغرينا بعد أيام من نقله إلى العناية المركزة في أعقاب دخوله في غيبوبة سكري منذ 12 يوما.

وفي وقت رفضت أسرة السجين استلام جثته مطالبة بلجنة للتحقيق في أسباب تدهور حالته داخل السجن، أوضح المتحدث باسم المديرية العامة لسجون منطقة جازان المقدم عبدالله الحربي لـ «عكاظ» أن السجين قبل وفاته كان يعاني من مرض السكري ويتابع حالته في عيادة السجن، لكنه دخل في نوبة ارتفاع نسبة السكر ليتم تحويله إلى مستشفى صبيا في 23 شعبان الماضي وبعد يومين تدهورت حالته الصحية وتم تحويله إلى العناية المركزة حتى توفاه الله تعالى.

وبين المتحدث باسم صحة جازان نبيل غاوي لـ «عكاظ» أن السجين كان مصابا بالغرغرينا في قدميه وفور تسلمه من إدارة السجون تم استقباله في مستشفى صبيا العام ومعاينته حسبما نصت التعليمات من وزارة الداخلية بإجراءات المرضى من المسجونين، إذ لا يتم إدخال المساجين في نظام المواعيد ولا المواعيد الروتينية وإنما يتم تنويمهم مباشرة تقديرا لظروفهم ومحكومياتهم.

وأوضح أن الصحة قدمت الرعاية الطبية اللازمة للسجين في قسم المساجين بالمستشفى الذي يحوي ثمانية أسرة وذلك من قبل الفريق الطبي المتخصص الذي تتطلبه كل حالة وإن ذلك هو المتبع للحالات الأخرى من غير المساجين في المستشفى مؤكدا أن الحالة المرضية للسجين استدعت تنويمه حال وصوله وكان بوضع غير مستقر ويعاني نزيفا بالدماغ مع عدم تفاعل بؤبؤ العين للضوء وجلطات بالشرايين المغذية للأطراف السفلية نتيجة غرغرينا رطبة بالقدم وجلطة في القلب وبعد ذلك انتقل إلى رحمة الله.

من جانبه, قال المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان الدكتور أحمد بن يحيى البهكلي أنه تم الوقوف على حالة السجين في المستشفى ومخاطبة صحة المنطقة وحثها على نقله إلى مستشفى أفضل تتوفر فيه الإمكانات، منتقدا بقاءه في المستشفى دون نقله، لافتا إلى أن «الأعمار بيد الله تعالى، لكن كان يجب سرعة نقله أما بقاؤه في مستشفى لا يملك القرار الطبي المناسب فذلك يجعل المستشفى مجرد فندق رديء للإيواء.

وأضاف رئيس لجنة تراحم لرعاية السجناء وأسرهم بمنطقة جازان علي بن موسى زعلة لـ «عكاظ» أنه تم تشكيل لجنة للوقوف على حالة السجين والاطمئنان على تطورات حالته الصحية والتنسيق مع الصحة والسجون بالمنطقة بسرعة اتخاذ الإجراءات العاجلة والمناسبة وتقديم الرعاية الصحية العلاجية العاجلة والمناسبة، وقال «لكن القضاء والقدر كان أسرع وانتقل إلى رحمه الله.«

مشرف الجمعية: كان في سجن آخر ولم يستفد من النقل وبقاؤه بالمستشفى الرديء أسهم في الوفاة

"حقوق الإنسان" بجازان تنتقد التعامل مع "سجين الغرغرينا" و"الصحة" تعزي وتبرّر عبر بيان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م
https://sabq.org

فهد كاملي – جازان

انتقد المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان الدكتور أحمد بن يحيى البهكلي، الشؤون الصحية بمنطقة جازان؛ لعدم نقلها سجين مستشفى صبيا الذي تُوفي، مساء أمس، إلى مستشفى متقدّم.

وأكّد البهكلي؛ أن المريض لم يستفد من النقل فالأعمار بيد الله، أما بقاؤه في مستشفى لا يملك القدرة على اتخاذ القرار الطبي المناسب، فذلك يجعل المستشفى مجرد فندق رديء للإيواء أو سجناً آخر وليس مستشفى للعلاج.

وبيّن البهكلي؛ أن إدارته وقفت على حالة السجين في مستشفى صبيا، ثم تمّت مخاطبة إدارة الشؤون الصحية في المنطقة وحثّها على نقل المريض إلى مستشفى أفضل من المستشفى الذي كان فيه.

من جانبها، قدّمت "صحة جازان" في بيان لها التعزية لذوي الفقيد سائلين الله - عزّ وجلّ - له الرحمة، لافتة إلى أنها أشارت في بيان سابق، إلى أنه تمّ التعامل مع الحالة وفقاً لما تتطلبه من إجراءات طبية ووفق التعليمات الخاصّة باستقبال ومعاينة المساجين، وحسبما نصّت عليه التعليمات الواردة من مقام وزارة الداخلية، والخاصّة بإجراءات المرضى من المسجونين.

وأضافت، استدعت هذه الحالة المرضية تنويمه حال وصوله؛ حيث كان في وضع غير مستقر ويعاني نزيفاً بالدماغ مع عدم تفاعل بؤبؤ العين للضوء وجلطات بالشرايين المغذية للأطراف السفلية نتيجة غرغرينا رطبة بالقدم مع تاريخ مرضي بجلطة في القلب.

وأردفت، أنه نظراً لارتباط مرض السكري بعديد من المضاعفات القلبية والوعائية التي غالباً ما تؤدي نتائجها إلى فقدان البصر، وفشل في وظائف الكلى، وتجلطات قلبية أو وعائية في الدماغ أو الأوردة الكبرى، إضافة إلى تمارض في الأطراف؛ ما يؤدي إلى الإصابة بالغرغرينا وفقدان الأطراف، وخاصة القدم السكرية، وغالباً ما تصحب ذلك التهابات بكتيرية جسيمة (أو ما يسمّى تسمّم دموي بكتيري) تؤدي إلى فشل في عدد من وظائف أعضاء الجسم، ولاسيما إذا صاحب ذلك تاريخ مرضي سلبي ووضع نفسي متوتر، كل هذه المخاطر كانت قد توافرت لدى هذا المريض -رحمه الله - قبل وصوله المستشفى.

وتابعت، خضع المتوفى - رحمه الله - إلى عدد من الاستطبابات العلاجية والتدخلات الجراحية، إذ أُجريت له عملية تنظيف القدم السكرية، وفي الوقت ذاته علاج دوائي مركز لضبط مستوى السكري المرتفع، ونتيجة للمضاعفات التي مرّ بها المريض منذ بداية الحالة فقد تدهورت حالته الصحية؛ ما أدّى إلى وفاته - رحمه الله.

واختتمت بيانها بقولها إن "صحة جازان" دوماً تلتزم الجانب المهني والحقوق ووفق أنظمة التعامل مع الشكاوى في اللجان المختصّة بعد تقديمها وتوثيقها رسمياً.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» مهاجماً «المياه» بشأن الاستهلاك:المواطن ليس مسرفاً.. ومعلوماتكم غير دقيقة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16194106

الرياض - سعاد الشمراني

شن أعضاء مجلس الشورى هجوماً حاداً على تقارير وبيانات وزارة المياه والكهرباء التي تصف استهلاك الفرد السعودي من المياه بأنه ضعف استهلاك نظيره في الاتحاد الأوروبي، واصفين معلومات الوزارة في هذا الصدد بأنها »غير دقيقة، وأن المواطن ليس بهذا الإسراف والتبذير»، مطالبين بإعادة هيكلة تعرفة المياه وليس تأجيلها فقط، وأن يكون تركيز التعرفة على الأغنياء وأصحاب المنازل الكبيرة فقط.

واستغرب عضو المجلس الدكتور حاتم المرزوقي في مداخلة له رداً على تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء والزراعة للسنة المالية ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (قبل إلغائها)، خلال جلسة المجلس أمس، طريقة جمع بيانات الاستهلاك في السعودية بطرق غير ذكية.

وقال المرزوقي إن الوزارة «بنت تعرفة المياه في المملكة على أسس غير دقيقة»، مشيراً إلى أن شركة المياه قامت بتعديل التعرفة بناءً على ما أعلنته وزارة المياه في أكثر من تقرير وبيان أن استهلاك الفرد السعودي يعتبر ضعف استهلاك الفرد في الاتحاد الأوروبي، وقالت أيضاً إن الاستهلاك السعودي للمياه يعتبر ثالث استهلاك في العالم بعد أميركا وكندا.

وأضاف: «ما ذكرته الوزارة غير دقيق، فالمواطن ليس بهذا الإسراف والتبذير، كما أن الوزارة أرقامها غير ثابتة ومتغيرة، فهي تذكر مرة أن استهلاك الفرد من المياه يبلغ ٢٥٠ لتراً ومرة تقول أنه ٢٦٥ لتراً، وثالثة تقول أن استهلاكه ٣٨٠ لتراً، وهو أمر غير معقول، ولذلك عند تطبيق التعرفة الجديدة نتج منها أخطاء كثيرة.«

وتابع» :بعد مراجعة وتدقيق في هذا الرقم اتضح أن الوزارة توصلت إلى الرقم المعلن من طريق جمع كامل إنتاج المياه من التحلية مع المياه الجوفية الصالحة للشرب وقسمتها على عدد سكان المملكة البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة، وتبين أن ناتج هذه الحسبة هو ٣٨٠ لتراً من المياه لكل فرد، وهو رقم هائل وغير منطقي، فمهما حصل لا يمكن أن يكون استهلاك الفرد بهذا الحجم.«

وبيّن المرزوقي أن الوزارة حملت المواطن الاستهلاك ولم تحسب الاستهلاك الصناعي والتجاري والحكومي والبلدي، مؤكداً أن المواطن يراعي استهلاك المياه. وأوضح في ختام مداخلته، أن الوزارة في حال رغبت في حساب استهلاك الفرد من المياه فعليها أن تقوم بتركيب عدادات ذكية تحسب فعلياً استهلاك الفرد وتوضح هل هناك إسراف أم لا، وكذلك تقوم برفع كفاءة الأداء، مشيراً إلى أن الوزارة أعلنت في العام ١٤٣٠هـ إنشاء محطة الخفجي، والتي كان من المفترض بعد إنشائها أن نكون الأفضل على مستوى العالم في تحلية المياه، ولكن الأمور لم تتطور إلى الآن.

من جهته، طالب الدكتور فهد بن جمعة الوزارة بإعادة هيكلة تعرفة المياه بما يتناسب مع أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، وأن يكون التركيز على الأثرياء وأصحاب المنازل الكبيرة، وأكد أن تأجيل تطبيق التعرفة الجديدة للمياه لا يحل المشكلة بل ينبغي معالجة التعرفة بما لا يضر بأصحاب الدخل المحدود.

بدوره، أوصى العضو جبران القحطاني وزارة البيئة والمياه والزراعة بدرس إعادة هيكلة قطاع المياه بحيث تصبح ثلاث شركات رئيسة، الأولى معنية بمصادر مياه التحلية منها الجوفية والمتجددة، والثانية معنية بنقل المياه من مصادرها المختلفة إلى شركات التوزيع، والثالثة معنية بتوزيع المياه وخدمات العملاء، وقد تكون شركة أو شركات توزيع عدة على مستوى الوطن حسب نتائج دراسة الجدوى، وبما يحقق تقليل الاعتماد على الموازنة العامة للدولة وتحقيقا لرؤية المملكة 2030».

أما الدكتور عبدالله الفيفي فأشار إلى أن هناك الكثير من السدود التي أصرَّت الوزارة السابقة على إنشائها، وأصبحت مصدر تهديد للبيئة بالتلوّث، مكوّنةً مراتع للأوبئة والحشرات، أو عُرضة لحدوث حالات من التسربات، وأحياناً من

فيضانات المياه الزائدة على طاقتها الاستيعابية، وهذا كله في الوقت الذي ظلّت الإفادة من تلك السدود محدودة، لا تكافئ كلفة إنشائها وتشغيلها وصيانتها ولا تكافئ أضرارها»، مشيراً إلى أن المجلس ناقش هذا الأمر تكراراً خلال مناقشته تقارير سابقة، أو استضافته وزير المياه والكهرباء.

وبين أن «الغريب مع إنشاء السدود في كل مكان، ومشاريع تحلية المياه العملاقة في المملكة، ما زالت ثمة مدن وقرى ومحافظات بأكملها منذ تأسيس المملكة غير مغطاة بخدمة المياه بأي طريقة من الطرق، فالقطاع الجبلي في المنطقة الجنوبية مثلاً، كجبال فيفاء وبني مالك وغيرها، وكذا بعض القرى والبلدات في شمال المملكة، غير متوافرة فيها خدمة المياه، لا بالتحلية ولا بالخزن المائي، فإلى متى تستمر تلك المعاناة؟.«

وأعرب الفيفي عن أمله في أن تلتفت الوزارة الجديدة (البيئة والمياه والزراعة) بجدية لإيصال المياه إلى المناطق غير المخدومة، وتلبية حاجة المواطنين في تلك المناطق، والاستجابة لقرارات سابقة للمجلس في هذا الصدد، مضيفاً أنه تقدم بتوصية إضافية تطالب بـ«العمل السريع على تغطية مدن المملكة وقراها كافة بخدمة المياه.«

وذكر أن الأمن المائي من أبسط متطلبات المواطن، ومن غير المعقول بقاء مدن، بل محافظات كاملة بأهاليها ومدارسها ومرافقها الحكومية والأهلية معتمدة كلياً على خزن مياه الأمطار في البِرك، الذي يضطر إليه الناس بإمكاناتهم المحدودة، أو استقاء المياه من الأودية الموبوءة وغير الصالحة للاستعمال أصلاً. وأوصى الدكتور سلطان السلطان بعمل نظام موحد لواحات المملكة وربط كمية الاستهلاك بالإنتاج لمنع هدر المياه الهائل، وستسهم هذه التوصية بجودة ونوعية الإنتاج من الأشجار المثمرة.

تنويه بشفافية وزارة الدفاع

نوّه أعضاء بمجلس الشورى بشفافية وزارة الدفاع، في تقريرها الذي ناقشه مجلس الشورى في جلسته أمس، برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ.

وناقش المجلس ١٠ توصيات تقدمت بها لجنة الشؤون الأمنية على التقرير السنوي لوزارة الدفاع للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣6هـ، الذي عرض على المجلس للمرة الأولى، وتلاه رئيس اللجنة اللواء طيار عبدالله السعدون، وعبّر عدد من الأعضاء عن إعجابهم بقوة أداء الوزارة وشفافيتها في عرضها للتقرير، وشكروا ثقة ولي الأمر بدور مجلس الشورى.

مجلس الوزراء يؤكد دعم المملكة للإجراءات البحرينية الهادفة لصون الوحدة الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م

http://www.alriyadh.com/1512951

جدة - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء ، مساء اليوم الاثنين في قصر السلام بجدة.

وفي بداية الجلسة ، أطلع الملك المفدى المجلس على نتائج مباحثاته مع فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين ، وما جرى خلالها من تأكيد على المواقف الثابتة للمملكة تجاه القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق ، واستقباله – رعاه الله– لمعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الذي استعرض عدداً من الموضوعات المتعلقة بمسيرة العمل الخليجي المشترك.

وأوضح معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعد بن سعيد في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن مجلس الوزراء استمع بعد ذلك إلى جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها إقليمياً وعربياً ودولياً ، مؤكداً دعم المملكة العربية السعودية الإجراءات القضائية كافة التي تتخذها

مملكة البحرين الشقيقة لمحاربة التطرف والإرهاب بكل صوره وأشكاله، وتضامنها ووقوفها إلى جانب مملكة البحرين فيما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها وبما يصون وحدتها ونسيجها الاجتماعي.
كما جدد المجلس بمناسبة بدء أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ، مطالبة المملكة العربية السعودية للمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لوقف الممارسات الإسرائيلية العنصرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاك لحقوقه عبر القتل الممنهج والتعذيب والحصار وتدمير الممتلكات وعمليات التهويد للقدس، وضرورة تفعيل قرارات الشرعية الدولية لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني ومحاسبة إسرائيل عن جرائم الحرب البشعة ضده.
وناشد مجلس الوزراء المجتمع الدولي بتوحيد المواقف واتخاذ خطوات عملية لوقف سفك دماء الأبرياء وحماية الأطفال والنساء من الانتهاكات التي يرتكبها نظام بشار الأسد والمليشيات الإرهابية التابعة له ضد أبناء الشعب السوري، والتي أدت إلى قتل ما يزيد على 300 ألف شخص، وضرورة تقديم مجرمي الحرب في سوريا للعدالة الدولية.
وفي الشأن الداخلي بين معاليه ، أن مجلس الوزراء رفع الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على حرصه واهتمامه – رعاه الله – بتلمس احتياجات المواطنين والمواطنات والاهتمام بقضاياهم، مشيراً في هذا السياق إلى أمره – أيده الله – بإلحاق الطلبة والطالبات الدارسين حالياً على حسابهم الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية بالبعثة التعليمية ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي والبالغ عددهم 2628 طالباً وطالبةً الذي أعلنه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.
وأفاد معالي الدكتور عصام بن سعد بن سعيد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً:
بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وليّ وليّ العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمساحة ، قرر مجلس الوزراء تجديد عضوية الآتية أسماؤهم في مجلس إدارة هذه الهيئة لمدة ثلاث سنوات وهم : الدكتور / عبدالله بن سلمان السلمان ، والدكتور / عادل بن شاهين الدوسري (من ذوي الاختصاص) ، والمهندس / زكي بن محمد علي فارسي من (القطاع الخاص) ، كما وافق على تعيين المهندس / عبدالله بن محمد الشديد (من القطاع الخاص) عضواً في مجلس إدارة الهيئة آنفة الذكر وذلك لمدة ثلاث سنوات.
ثانياً:
وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام (1435 / 1436هـ), والتقرير السنوي والبيانات المالية لصندوق الاستثمارات العامة للعام المالي (1434 / 1435هـ.(
ثالثاً:
وافق مجلس الوزراء على إنشاء مجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية.
ويتمتع المجمع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ويرتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء ، ويكون مقره الرئيس في المدينة المنورة، ويكون للمجمع مجلس أمناء برئاسة أمير منطقة المدينة المنورة ، ويهدف المجمع إلى المحافظة على المكتبات الوقفية وخدمتها وإتاحتها للعامة ومن بين تلك الأهداف ما يلي:
- 1عمل الأبحاث والدراسات وتشجيع البحث العلمي في مجال اختصاصاته.
- 2العناية بالمقتنيات النادرة التي لدى المجمع والمحافظة عليها وعرضها متحفياً وفق أعلى المستويات والمعايير الدولية
- 3.الإسهام في التعريف بالتراث الحضاري العربي والإسلامي المخطوط.
رابعاً:
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (63 / 31) وتاريخ 4 / 7 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مملكة السويد لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ، و(البروتوكول)المرافق لها ، الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ 1437 / 1 / 6هـ.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
خامساً:
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخدمة المدنية ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات ومن بينها:
- 1الموافقة على الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية في الأجهزة الحكومية ، وتعميمه على جميع الأجهزة الحكومية.
- 2قيام كل جهاز حكومي بتحسين بيئة العمل المادية في ضوء ما جاء في الدليل الإرشادي ، ويراعى في ذلك التنفيذ التدريجي بحسب الاعتمادات المقررة في ميزانية كل جهاز.
- 3قيام الأجهزة الحكومية المنشأة حديثاً باعتماد ما جاء في الدليل الإرشادي كلما كان ذلك ممكناً.

سادساً:
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (51 / 26) وتاريخ 13 / 6 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إدراج عقوبة التشهير وذلك في نهاية الأحكام الخاصة بالعقوبات الواردة في كل من : نظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية ، ونظام الثروة الحيوانية ، ونظام المراعي والغابات ، ونظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمرسوم الملكي الخاص بعقوبات مخالفة نظام (قانون) الحجر البيطري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ونظام تربية النحل.
وذلك بالنص الآتي:
"يجوز تضمين قرار العقوبة النصَّ على نشر منطوقه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مقر إقامته ، فإن لم تكن في مقره صحيفة ففي أقرب منطقة له ، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة ، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وآثارها ، على أن يكون نشر القرار بعد تحصّنه بمضي المدة المحددة نظاماً أو تأييده من قبل المحكمة المختصة."
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك .
سابعاً:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام جامعة الحدود الشمالية بالتوقيع على مشروعي مذكرتي تفاهم للتعاون الأكاديمي مع جامعتي (كانازاوا) و (ناغويا (باليابان , والرفع بما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثامناً:
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة النقل ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (60 / 30) وتاريخ 21 / 6 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية الدولية لنقل الركاب وأمتعتهم بحراً "اثينا 1974م" وتعديلاتها ببروتوكول(1976م. (
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
تاسعاً:
وافق مجلس الوزراء على تعيينات ونقل بالمرتبتين الخامسة عشرة و الرابعة عشرة ، ووظيفتي (سفير) و (وزير مفوض) ، وذلك على النحو التالي:
- 1تعيين محمد بن مطلق بن حمدان النفيعي على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بديوان المراقبة العامة.
- 2تعيين هشام بن عبدالوهاب بن عبدالله زرعه على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
- 3تعيين سعود بن عبدالعزيز بن محمد الزير على وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التعليم
- 4.نقل محمد بن حمد بن عبدالعزيز الناصر من وظيفة (مدير عام مكتب الرئيس العام) بالمرتبة الرابعة عشرة إلى وظيفة (مستشار إداري) بذات المرتبة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 5تعيين جميل بن عبدالرحمن بن إبراهيم شِشَّه على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
- 6تعيين عمر بن بخيت بن ناصر البنيان على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
- 7تعيين كمال بن علي بن عبدالإله العبدلي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله ، وقد أحاط المجلس علماً بما ورد فيها ، ووجه حيالها بما رآه.

«نزاهة» تقف ميدانياً على موقع أحواض الصرف الصحي في القطيف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1512916

القطيف - منير النمر

وقفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" ميدانياً على موقع أحواض الصرف الصحي التابعة لإدارة المياه في محافظة القطيف.

وتأتي زيارة مندوب نزاهة للموقع بعد شكاوى مواطنين بشأن الرائحة النتنة المنبعثة من الموقع القريب من مبنى الأحوال المدنية الجديد في منطقة بلدة الجش. وذكر مواطنون في وقت سابق في جولة نفذتها لـ"الرياض" التي زارت الموقع بأنه يمثل خطرا على الصحة العامة، إذ ينتشر فيها البعوض، ويعد موقعا لتكاثر البعوض والقوارض وحشرات أخرى، كما أنه مصدر إزعاج دائم لمراجعي الأحوال المدنية، إذ تنتشر من المياه الراكدة روائح وبكتيريا ضارة، مؤكدين أن البعوض ينتشر في المنطقة بسبب البحيرات الراكدة فيه. ووقفت "نزاهة" على الموقع للتأكد من الشكوى والتأكد من الإجراءات التي تم اتخاذها حيالها، وذكر مشتكون بأن انتشار أسراب البعوض مصدرها حي الاسكان العام والمخطط 693، وتم تجفيف معظم الأحواض التابعة للصرف الصحي باستثناء حوض واحد، بيد أنهم ذكروا بأن الأحواض الواقعة في المخطط 693 أصبحت مستنقعات بها أعشاب، ما يمثل بيئة طبيعية ملائمة لتكاثر الحشرات والقوارض والروائح الكريهة التي تنتشر في عموم المنطقة المحيطة. وشدد مراجعون للأحوال المدنية بأهمية إعادة تأهيل المنطقة وجعلها نظيفة من كل ما هو فيه الآن، مؤكدين على أهمية أن ينظر في مشكلة الأحواض في شكل جدي، وبخاصة أن للشكوى التي يعاني منها قاطنوا المنطقة فترة طويلة، ولم تحل رغم مرور الوقت والزمن، مشيرين إلى أن وقوف "نزاهة" للتحقيق في المشكلة يعد بارقة أمل جدية في إصلاح الوضع القائم نحو الأفضل.

9مطالب على طاولة "التعليم" لتخفيف معاناة المعلمات المغتربات

التوجيه على "الاجتماعية" يطيح برغبات النقل لصاحبات تخصص "العربية"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/684199

عارف السويدي - حائل

طالبت عدد من المعلمات المغتربات وزارة التعليم بالتخفيف من معاناتهن من خلال تنفيذ 9 مطالب، كما شكت معلمات في تخصص اللغة العربية والعلوم الاجتماعية من توجيههن على تخصص الاجتماعية وتجاهل اللغة العربية في حركة النقل الأخيرة، ما أطاح بأحلامهن في النقل لجهات توفر لهن الاستقرار الأسري والنفسي.

وقالت نوال القحطاني إن حركة النقل الخارجي أو الداخلي لم تشمل في كل الأعوام الماضية تخصص الاجتماعيات مثل التخصصات الأخرى، وأضافت: أرهقنا استنزاف راتب المعلمة المغتربة وصرفه على السائق والخادمة والنشاطات المدرسية لاسيما بما رأينا بأعيننا حوادث لمعلمات زميلات لنا مما يؤثر بشكل سلبي على نفسية المعلمين والمعلمات المغتربين وبعد الانتظار الطويل يصدم بنتيجة النقل (لم ينقل.(

أما أفراح الحربي فأوضحت أنها تعمل في إحدى القرى التابعة للمخواة وتبعد مسافة 350 كم عن مكة مقر سكنها، وزوجها يتولى رعاية أولادها وأصيب بجلطة وحالته غير مستقرة.

وأشارت نوف الحربي إلى معاناتها من التخصص ، مشيرة إلى أنها درست» لغة عربية وعلوم اجتماعية « وذلك مدون في وثيقة التخرج وتم تعيينها بدرجات المفاضلة العادلة على التخصص مع زميلاتها، وأضافت: ولكن بطريقة عشوائية تم توجيهناعلى تخصص الاجتماعيات وألزمنا بتدريس كلا التخصصين في المدرسة وعند حركة النقل ننقل على تخصص الاجتماعيات فقط الأضعف في حركة النقل ويتجاهلون تخصص العربي الذي هو الأساس في دراستنا مما جعل الحركة لا تشملنا لمدة أربع سنوات، ونطالب بالنظر إلى معاناتنا كمعلمات صبرنا كل هذه السنوات على قطع أطول المسافات التي تصل إلى ٧٠٠ كلم. وأعربت الحربي عن استياءها من نتيجة حركة النقل لهذا العام التي تجاهلت الرغبة الأولى ونقلتها على آخر الرغبات.

من جانبها قالت مشاعل العتيبي إن حركة النقل لم تفِ بالمطلوب، ونطالب بالنقل على كلا التخصصين دون تقسيم التخصص، وعدم نقلنا على الاجتماعيات وتجاهل تخصصنا الأساسي «العربية»، وحصر جميع المعلمات المتضررات من هذا التخصص وتعديل توجيههن ونقلهن بناءً على ذلك.

»التعليم»: نسعى لحل مشكلات المعلمين والمعلمات

أكد مصدر كسؤول في وزارة التعليم بأن حركة النقل أصدرت بموجب آلية معينة ، مبيّنًا أن الوزارة تسعى لحل الكثير من مشكلات المعلمين والمعلمات سواء في التظلم أو الأمور الأخرى لكي تحقق أوسع درجة من الرضا وكذلك المصلحة العامة.

مطالب المعلمات المغتربات

إنشاء مبانٍ سكنية من الوزارة ويُخصص لها حراس أمن وسائقون.

احتساب سنوات الخبرة للمعلمة المغتربة بواقع سنتين لكل سنة.

صرف بدل غربة إضافي وبدل نقل للمواصلات.

إعفاء المغتربة من الدوام في الأسابيع التي لا يتواجد بها طالبات.

تطبيق نظام تقسيم الدوام والجداول على كل مغتربة تقطع أكثر من 100 كلم عن منزلها.

إعفاء المعلمة بشكل نظامي عن الدوام في حال وجود ظروف جوية سيئة أو تعذر النقل.

تسهيل ندب محرم المعلمة بحيث يندب من عمله إلى المنطقة التي تعمل بها.
عدم تكليفهن بالحصة الأولى.
إعادة فتح باب التبادل بموقع رسمي تشرف عليه وزارة التعليم.

نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية لا يزال في أروقة «الشورى»

السجن 7 سنوات ونصف مليون غرامة ازدراء الأديان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160621/Con20160621845004.htm

فارس القحطاني (الرياض)
لا يزال مشروع نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية في أروقة مجلس الشورى منذ أشهر، دون إحالته لإحدى لجان المجلس.
وكان كل من أعضاء المجلس الدكتور عبدالله الفيفي والدكتورة لطيفة الشعلان والدكتورة هيا المنيع وعدد من الأعضاء والعضوات تقدموا بنظام حول مكافحة التمييز وبث الكراهية، مكون من 29 مادة، تم الرفع به لرئيس مجلس الشورى منذ عدة أشهر.
وضم النظام تجريم عدد من التصرفات من أبرزها: يعد مرتكبا ازدراء الأديان من أتى أيا من الأفعال الآتية:
–المساس بالذات الإلهية بالطعن أو الانتقاص أو السخرية أو الاستهزاء.
–إساءة إلى الأنبياء أو الرسل أو أزواجهم بأي صورة من الصور.
–التعدي على النصوص المقدسة بالتحريف أو الإتلاف أو التدنيس أو الإساءة بأي شكل من الأشكال.
–التخريب أو الإتلاف أو التدنيس لدور العبادة.
ونصت المادة التاسعة من النظام على أنه :
أ -يعاقب بالسجن مدة تقل عن (سبع سنوات)، وبغرامة مالية لا تقل عن (500 ألف ريال)، ولا تزيد على (مليوني ريال سعودي)، كل من ارتكب قولا أو فعلا من المنصوص عليها في البندين (1، 2) من (المادة السادسة) من هذا النظام.
-يعاقب بالسجن مدة تقل عن (خمس سنوات)، وبالغرامة المالية التي لا تقل عن 250)ألف ريال سعودي) ولا تزيد على (مليون ريال سعودي)، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب قولا أو فعلا من المنصوص عليها في البندين (3، 4 (من (المادة السادسة) من هذا النظام.

لتسهيل دخولهم وخروجهم داخل المباني والمواقف الخاصة

الأحساء تسعى للتحول إلى مدينة صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4143289

رقية الفناخ، عبدالله القطان – الهفوف
استبشر عدد من المعاقين بالقرار الذي أصدرته أمانة الأحساء بمنع إصدار أي رخصة بناء أو منح شهادة إطلاق التيار الكهربائي للمنشآت والمجمعات السكنية والمراكز التجارية والمحلات بمختلف الأنشطة إلا بعد استكمال الاشتراطات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، لتسهيل دخولهم وخروجهم داخل المباني والمواقف الخاصة بهم. ويقضي القرار بإلزام كل الجهات التجارية بعمل ممرات ومنحدرات وإزالة أي عوائق تعيق تنقلاتهم، مع تخصيص مقاعد لهم بالمطاعم وأماكن الصلاة، وتنظيم دورات مياه تلائم احتياجاتهم.
وذكر عضو المجلس البلدي فهد الملحم لـ «اليوم» إنه منذ بداية اشتراكي في المجلس البلدي كان همي الاول خدمة هذه الفئة وانا اعتبر هذا حقا من حقوقهم وليس منا أو تفضلا أو تكرما، وأسعى لتحقيقها.
وقد تبنى المجلس هذه الرؤية وسماها الأحساء صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد بدأنا زيارة الاماكن التي تحت الانشاء مثل جبل القارة والشعبة وخطتنا ان جميع المرافق في البلد يستطيع ذوو الاحتياجات الخاصة الوصول اليها سواء حكومية أو أهلية وبعد زيارات استطعنا أن يعلن أمين أمانة الأحساء عن تنفيذها. وعن مدى جدية تنفيذ القرار أضاف الملحم أن هذه القضية إصرار لشخص مؤمن بالفكرة لان هذه الفئة جزء منا وهذا جزء من حقوقهم، وقد لا أكون معاقا، لكن ربما يكون صديقي أو أخي، فنحن نلامس أشخاصا في حياتنا اليومية. ويقول المعاق سلطان العميري: لقد استبشرنا بهذا القرار، حيث كانت لدينا معاناة كثيرة، حيث لا توجد مواقف مخصصة للمعاقين في الأحساء سوى على طريق قطر أو الرياض.
أما وسط المدينة فإن وجد ترى أحد الأصحاء واقفا، أما عن حركة الكرسي فغالبا ما أواجه الارتفاع في المنحدر العالي فاضطر لمساعدة الآخرين رغم أنني أود الاعتماد على نفسي، وكذلك غطاء تصريف المياه يشكل لي خطرا كبيرا، حيث كنت سأسقط من على الكرسي عدة مرات بسببه. ويضيف المعاق صالح الملحم »موظف«: هذا شيء نأمله منذ زمن، ونتمنى عدم وجود أي عائق بعد تطبيق هذا القرار، حيث نعاني في مباني الدوائر الحكومية والمرافق التجارية من ارتفاع المنحدر الذي لا يتطابق مع المواصفات والمقاييس العالمية التي يدرسها كل معماري، حيث تراعى مساحة الطول والزاوية، كذلك أواجه مشكلة عندما اذهب إلى مناسبة ما لعدة ساعات فاضطر إلى الذهب للحمام، لكن غالبية الحمامات غير مهيأة .
وذكر المعاق عبدالعزيز الملحم ان 30% من الاماكن الموجودة في الأحساء تتوافر بها خدمات للمعاقين، لكن نستبشر بعد القرار ان تكون 100% في المدارس والمحلات التجارية والاماكن السياحية كي يسهل علينا الوصول لها .المعاق نايف خليفة الظفر يتمنى المعاق أن يذهب إلى الأماكن الذي يذهب لها السليمون في حياتهم اليومية، حيث تجول شوارع الأحساء ولا يوجد في كل شارع إلا منزلق أو منزلقان لدخول المعاقين وغالبا يكونون في الموقع غير الصحيح أو ليس بالشكل المناسب .
وذكر المعاق ياسر السليم: كان القرار بشرى لذوي الاعاقة ويشمل كل ما نحتاجه فقد كنا محرومين من النزهة مع الاسرة والذهاب للمسجد وملعب كرة القدم ومشاركة المجتمع في الحفلات الرسمية. وقال المعاق عبدالله الشمري :أنا أحرم من أشياء كثيرة منها الخروج مع الاصدقاء والحضور للمناسبات العائلية بسبب البنية التحتية.
وقال مدير عام جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء عبداللطيف الجعفري :إن القرار الذي أصدرته الأمانة لا شك في أنه جاء في وقت مهم جدا لمدينة الأحساء بسبب أن هناك مجموعة كبيرة من الاشخاص ذوي الاعاقة سواء حركية أو غيرها ويحتاجون إلى توفير بيئة مناسبة للاستفادة من جميع المرافق الموجودة في الاحساء .
وأضاف: هذا القرار مبني على قرار سام خاص بتهيئة البيئة العمرانية والوصول الشامل لذوي الاعاقة .وأضاف: نحن في الجمعية معنيون مع الامانة بهذا الجانب، ونحن نسير في طريق واحد، وهذا القرار قوة لنا في سبيل المساهمة في تثقيف وتوعية المجتمع، فنحن يدا بيد في الامانة لتنفيذ هذا القرار.
متطلبات وأمنيات نسائية

متطلبات وأمنيات تبثها نساء من ذوي الاحتياجات الخاصة ويشيدن بقرار منع تراخيص البناء غير المستوفية لشروط المعاقين وصرحن بقولهن: إن العمل على ذلك سيتيح فتح باب الأمل لدى الكثير من ذوي الاحتياجات الخاصة بما يعينهم على خدمة أنفسهم دون اللجوء لمعين .وتأملن أن تكون المنشآت سواء حكومية أو غيرها تصمم بطريقة تعينهن وتسهل عليهن الحركة والتنقل دون عوائق .وتقول بثينة الطاهر (معاقة حركية): بالنسبة للقرار رائع جدا ولو طبق فعلا فسوف يتغير الكثير من الأشياء التي تستطيع أن تقدم لنا الخدمات، حيث إننا نواجه صعوبات كبيرة في الذهاب مثلا للمشاغل النسائية أو استديو تصوير كون أغلبها يكون بها درج رفيع يصعب علينا صعوده .وأضافت آلطاهر بقولها: أتمنى توفير دورات مياه خاصة بالمعاقين في الأماكن العامة بحيث تكون بحجم مناسب حتى نستطيع خدمة أنفسنا دون معين. وتشاركها الرأي أم لطفلة معاقة (وضحى) حيث بدأت حديثها بقولها: بالنسبة للمنشآت الحكومية أو غيرها فنحن نعاني منها وبقوة، حيث إن ذوي الاحتياجات الخاصة يعانون أشياء كثيرة كفيلة بأن تجعلهم حبيسي البيت دون التفكير لمجرد فكرة في الخروج للتنزه أو الزيارات لعدم توافر خدمات تعين هؤلاء .وأضافت أم وضحى: نحن عائلة نتعب من حمل طفلتنا والذهاب بها للتسوق مثلا أو للتنزه والبعض للمسجد لعدم توافر خدمات تسهل تنقلات المعاقين، فقرار منع التراخيص للبناء غير مستوفية لشروط المعاقين قرار صائب ونتمنى العمل به .وبينت خديجة السكيني (معاقة حركية) بقولها :أرى ضرورة الالتزام باللائحة والاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، ولابد من توجيه هذا القرار لكافة أمانات المناطق والمحافظات وأخذها في الاعتبار عند الشروع في التصميم والترميم بهدف تيسير حركتهم وتهيئة الاوضاع والأبعاد المناسبة لهم في الأماكن التي يرتادونها .وطالبت السكيني الأمانات والبلديات بأخذ الاحتياجات العامة والضرورية للمعاقين بعين الاعتبار عند تنفيذ مشاريعها أو تطويرها وتمكين المعاقين من المشاركة في الحياة الاجتماعية ودمجهم فيها بحيث يساهمون في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه .وتحدث عبدالله خليفة الزبدة (الكاتب والناشط في حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة) بقوله: وصلنا في المجتمع إلى درجة عالية من الوعي بقدرات الاشخاص ذوي الإعاقة، فنجدهم اليوم شركاء في تطوير المشاريع الخاصة بهم، من خلال مشاركتهم في فرق العمل التي تسعى لتطوير وتنفيذ المشاريع والبرامج التي تستهدف هذه الفئة. ومن أهم هذه المشاريع تهيئة البيئة العمرانية التي تهدف إلى المساواة من حيث سهولة الحركة والتنقل .فالمجتمع مكان للجميع واعطاء الفرص المتكاملة لجميع فئاته بمن فيهم الاشخاص ذوو الإعاقة، وترسيخ مفاهيم التكافل الاجتماعي والتعاون في خدمة المجتمع ونهوضه كوحدة متكاملة بكافة عناصرها، وهي تهدف بالتالي إلى تقليص التمييز أو الإساءة لذوي الإعاقة من خلال البيئة المعيقة لحركتهم بسبب عدم التهيئة، ما يعزز الخطوة التي اتخذتها امانة الأحساء في جعل المنطقة صديقة لذوي الاعاقة .وبهذا القرار تكون الأحساء وضعت قدما على أول خطوة في طريق المنطقة حسب رؤية المملكة 2030 وهي تأهيل الأماكن السياحية ومطابقتها لكل المعايير والمواصفات .وعلقت المهندسة منال المُصبح (عضوة هيئة تدريس في جامعة الأمير محمد بن فهد) بقولها: اتمنى ان تطبق في كل الامانات فهي من الحقوق الواجب علينا مراعاتها .سنرى المعاقين وكبار السن يتجولون دون الاستعانة بمرافق بعد تطبيق universal design في جميع التصاميم .نحن متفائلون بأن التعليم الحديث والتطبيق الدقيق مع الضبط سيولد رؤية مستقبلية ناجحة بإذن الله . واستطردت المُصبح بقولها: كأكاديميين يتعلم الطلاب في جامعاتنا أن المعاق (باختلاف انواع الاعاقات) وكبير السن لهما الحق في التجول في أي مبنى دون مساعدة، وعلى الطالب ان يدرس جميع احتياجاتهم وفي حالات الاخلاء والطوارئ ايضا .وتحدثت سارة المطلق (رئيسة قسم العمارة والتصميم النسائي بأحد المكاتب بالدمام) قائلة: تماشيا مع رؤى المملكة، فإن قرار الأمانة بمنع الرخص عن أي بناء غير مستوف للاشتراطات الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب تطلعاته الإنسانية، فإنه متطلب حضاري يعكس مستوى سمو الثقافة المحلية .وأضافت المطلق: ومن أهم خطوات استيفاء كود البناء السعودي وكود البناء العالمي الذي يحقق سلامة وأمان المباني واستيفاء الشروط الصحية والمتطلبات الإنسانية .ولا شك في أن مثل هذه القرارات التي تتوجه لها الحكومة وتؤيدها الأمانة مشكورة، مما يستبشر به نحو تحقيق بيئة صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة، تعيد العلاقة الصحية والطبيعية لهذه الفئة مع المجتمع، وتؤمن لهم ولذويهم حياة أيسر .

تطبيق التأمين الصحي .. وقارب النجاة لإصلاح الواقع الصحي

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/21/article_1064102.html

د. عبد الوهاب بن عبد الله الخميس

البعض يعتقد أن تطبيق التأمين الصحي على المواطنين بمنزلة قارب النجاة لإصلاح الواقع الصحي. فمن جهة تحدث البعض أن سر تطوير نظامنا الصحي يكمن في إعطاء الناس بطاقات للتأمين الصحي. وكأن بطاقة التأمين الصحي هي الكرة السحرية القادرة على إصلاح عور واقعنا الصحي. وفي الجهة الأخرى تحدث البعض على أن التأمين الاجتماعي هو قارب النجاة لإصلاح النظام الصحي السعودي وكأنه بمجرد التحول نحو هذا النظام الصحي ستتطور الخدمات الصحية لدينا بصورة مذهلة، ومن زاوية أخرى دعا البعض إلى تفعيل التأمين الصحي الوطني وكأنه الضمانة نحو تحقيق الرفاهية الصحية .

هذه الآراء وغيرها قد نحترمها على المستوى الشخصي وهي بلا شك آراء مهمة عند تقييم فعالية وأداء أي نظام صحي. فأخذ آراء المستفيدين من الخدمات الصحية خطوة أولية مهمة في إصلاح أي نظام صحي، لكن اعتبار آراء المستفيدين شيء ووضع استراتيجية وطنية شيء آخر. الغريب أننا قد نتقبل نقد مشجعي الأندية في إطار محدد لكن لا يمكن تقبل آرائهم في خطط المدرب أو في اختبار اللاعبين لأن هذه القرارات لها ارتباطات أخرى متعلقة بالجوانب المالية والفنية التي هي مسؤولية إدارات الأندية ومدربيها على وجه الخصوص، بل لا يحق للاعبي الأندية التدخل في خطة المدرب والكيفية التي من خلالها يوظف لاعبي الفريق. فاللاعبون المحترفون حتى ذوي الخبرة لا يمكنهم بالسهولة العمل كمدربين ألا بعد الحصول على دورات تأهيلية لأن الخبرة في الملاعب ليست مؤهلا كافيا لأن يصبح اللاعب مباشرا مدربا للفريق مع كل التقدير لخبرته الطويلة في الملاعب .

هذه الحقيقة قد نتقبلها في المجال الكروي لكن القطاع الصحي على الرغم من تعقيداته فالكل أصبح مختصا في النظم الصحية بل أصبح من المسلم به أن كل من يعمل في القطاع الصحي منخنص في النظم الصحية. من المؤسف أن الخبرة الإكلينيكية في المستشفيات أصبحت مؤهلا كافيا لأن يصبح الطبيب أو الإخصائي مختصا في النظم الصحية أو الآليات التي تحقق حصول المواطنين على الرعاية الصحية التي يستحقونها. كما أنه من المؤسف أيضا أن البعض يتحدث بحماسة شديدة عن أهمية تطبيق التأمين الصحي التجاري أو الاجتماعي أو الوطني ولم تتجاوز قراءته كتابا أو مقالا أو مادة في مرحلة الماجستير أو البكالوريوس .الأسوأ من ذلك كله أن يكون إعجاب المتحدث أو الكاتب بنظام صحي ما بناء على زيارة لأحد مستشفيات أو بسبب تلقيه تدريبا طبيا أو فنيا فيها. ومن المعلوم أن بناء الأنظمة الصحية يتم من خارج المستشفى وليس من داخله .

أعود للموضوع مرة أخرى وأقول لا يستطيع أحد الادعاء أن كل الدول التي طبقت التأمين الاجتماعي حقق لها هذا النوع من التأمين رفاهية اجتماعية وضمن حصول الناس على الرعاية الصحية بجودة معقولة، كما لا يمكن الادعاء أن كل الدول التي طبقت التأمين الصحي الوطني حقق لها هذا التحول التطور المراد لها. لذا نجد أن دولا انتقلت من التأمين الاجتماعي للتأمين الوطني والعكس صحيح. بل إن أغلب الدول التي تحولت للنظام الصحي الوطني كانت في الأساس دولا غربية كالدنمارك واليونان وآيسلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا، بينما نجد 14 دولة من دول أوروبا الشرقية والوسطى (كانت شيوعية) تحولت لنظام التأمين الاجتماعي ما بين عامي 1995 و2004 .

القاعدة العامة في هذا السياق أنه لا يوجد ما يسمى النظام الصحي الأفضل .فالمؤثرات على النظم الصحية متعددة وليست مقصورة فقط على وسيلة تمويل الخدمات الصحية. بدليل أن التحديات التي تواجه الدول التي تطبق النظام الصحي الوطني كالدنمارك مثلا لا تختلف عن المشكلات التي توجهها أنظمة صحية مختلفة عنها كألمانيا أو الولايات المتحدة التي تكمن في ثلاثة تحديات رئيسة: ارتفاع التكلفة العلاجية، ونقص في أعداد العاملين في القطاع الصحي مع ارتفاع أعداد كبار السن. بل إن معظم الدول تمول خدماتها الصحية عبر أكثر من طريقة وليست فقط بالطريقة التقليدية، بل إن المتأمل للأنظمة الصحية الحديثة يجد أنها متداخلة بصورة تجد أنها تمثل أكثر من نظام في وقت واحد hybrid systems.

لذا لم تتبن منظمة الصحة العالمية نظاما صحيا موحدا وإنما ركزت على محددات تؤثر في نجاح النظام الصحي سواء كان اجتماعيا أو وطنيا ودعت الدول إلى تطبيق التغطية الصحية الشاملة universal Health Coverage لأنه بالإمكان

تطبيقها سواء كان التأمين اجتماعيا أو وطنيا. لكن بلا شك أن المنظمة أشارت إلى أهمية وضع استراتيجية لشراء الخدمات الصحية التي يتم من خلالها فصل مقدم ومشتري الرعاية الصحية. كما أنه بالإمكان إيجاد تنافس إيجابي بين مقدمي الرعاية الصحية في كلا النظامين "الوطني والاجتماعي"، كما يمكن أيضا وضع خيارات متعددة للمستفيدين من الخدمات الصحية في كلا النظامين وغيرها من التفاصيل المهمة والمؤثرة في تقديم الرعاية الصحية ورفع جودتها. كما أن مشكلة قلة أعداد الأسرة أو أعداد الأطباء لكل عشرة آلاف نسمة من السكان لا يمكن إصلاحها بمجرد التحول للنظام الصحي الاجتماعي أو الوطني لأن المشكلة ستظل قائمة في كلا النظامين إذا لم يتم النظر للجوانب الأخرى المهمة والمؤثرة في فعالية أي نظام صحي .

الخلاصة يجب ألا تكون الأولوية مقصورة في تبني نمط للتأمين الصحي "اجتماعي، أو وطني" لأن مسمى النظام الصحي لم يكن كفيلا بتطوير أي نظام صحي، لكن ما يجب التركيز عليه تفاصيل النظام الصحي الذي نسعى لتطبيقه، وما محفزاته وخياراته ومحدداته وسياساته الصحية بما في ذلك وسائل تمويله؟.

المحاكم المختصة والدوائر الأكثر اختصاصا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160621/Con20160621844984.htm

سعيد السريحي

يمكن لنا أن نرى في قضية مساهمات النورس في جازان أنموذجا لقضايا ومشاكل عقارية لا تكاد تخلو منها مدينة من مدن المملكة، وهي قضايا شكلت عبئا غير قليل على المحاكم المنظورة فيها، وقد أفضى انشغال المحاكم بآلاف القضايا إلى تعرض كثير من القضايا العقارية، ولنا أن نتخذ من قضية مساهمات النورس نفسها أنموذجا على هذا التعطيل فقد تجاوزت المدة التي ظلت فيها هذه القضية منظورة أمام المحكمة عشر سنوات بقيت فيها حقوق المساهمين الذين بلغ عددهم ٦١٥ مساهما معطلة.

لذلك كله لم يكن هناك بد من إنشاء دائرة قضائية مختصة بالنظر في قضايا المساهمات العقارية، وبناء عليه أقر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء هذه الدائرة المكونة من ثلاثة قضاة من ذوي الخبرة والأقدمية تتولى النظر في كافة القضايا المتعلقة بالمساهمات العقارية على مستوى المملكة، وقد كان من ثمرات تكوين هذه الدائرة أن تمكنت خلال شهرين من تأسيسها من إصدار حكم ينهي معاناة مساهمي النورس التي لم تتمكن المحكمة العامة من حسمها طوال عشر سنوات.

ما أنجزته هذه الدائرة القضائية المختصة بالنظر في قضايا المساهمات العقارية وما هو متوقع أن تنجزه يؤكد الحاجة إلى إنشاء لجان ودوائر قضائية ذات تخصص دقيق تحال إليها القضايا المتعلقة باختصاصها من كافة مناطق ومدن المملكة، وإذا كان تكوين المحاكم العمالية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية شكل خطوة متقدمة في سبيل تطوير القضاء فإن اعتبار هذه المحاكم أطرا عامة تندرج تحتها دوائر صغرى متخصصة سوف يشكل خطوة أكثر تقدما في تطوير الجهاز القضائي، خطوة لا تمكن من تسريع النظر في القضايا فحسب، بل تحقق مستوى أعلى من العدالة التي تستمد قواها من تخصص القضاة وتراكم خبرتهم في هذا الحقل من القضايا أو ذاك.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م

http://www.alyaum.com/article/4143374

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 رمضان 1437هـ - 21 يونيو 2016م

http://www.alriyadh.com/1512988